الاستثمار في السكان الريفيين

التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد لعام 2014

27 أبريل/نيسان 2015

المحتويات

ملخص	1
ولاية مكتب المراجعة والإشراف في مجال التحقيق وطريقة التحقيق	1
أنشطة التحقيق في عام 2014	2
الاستعراض الخارجي لعمليات التحقيق والجزاءات في الصندوق	11
أنشطة التوعية والأنشطة الخارجية الأخرى	12
موظفو مكتب المراجعة والإشراف وموارده في عام 2014	13

ملخص

1- أدى مكتب المراجعة والإشراف وقسم التحقيقات التابع له، بموجب ولايته، دورا حاسما في تأكيد سياسة عدم التسامح المطلق في الصندوق إزاء الفساد والتدليس وسوء السلوك في عام 2014. كما دعم على نحو فعال جهود الصندوق في إدارة المخاطر من خلال التركيز على مجالات ذات أهمية متزايدة لنموذج الصندوق التشغيلي والمالي المتطور، ومن خلال كفالة الاستجابة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال للمخالفات المزعومة.

2- ومن الاتجاهات البارزة في عدد حالات التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف في عام 2014 انخفاض عدد الشكاوى المتصلة بسوء السلوك التي أحيلت إلى المكتب. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى آليات الحل غير الرسمية والرسمية الأكثر فعالية، وإلى تحسن الوعي بمستوى السلوك المتوقع من موظفي الصندوق على جميع الدرجات والمستويات. ووحّد مكتب المراجعة والإشراف جهوده وجهود مكتب الأخلاقيات لإطلاع المديرين على الدروس المستفادة من حالات التحرش، ونفّذ حملة مكثفة للتوعية بمكافحة الفساد شملت عدة أحداث ضمت موظفي المشروعات والجهات النظيرة.

3- وقام فريق خارجي من الخبراء باستعراض عمليات التحقيق والجزاءات في الصندوق في الجزء الأخير من عام 2014. وخلص بشكل عام إلى أن إطار التحقيقات/الجزاءات القائم في الصندوق مناسب لمعالجة القضايا والمواقف والحالات القياسية، وأن مكتب المراجعة والإشراف قد كفل بنجاح إجراء التحقيقات وتنفيذ نتائجها ومعالجتها بطريقة مهنية، وفي أسرع وقت ممكن، وبالمستوى الملائم. وشمل الاستعراض توصيات قيّمة تكفل استمرار تمشّي ممارسات الصندوق مع أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب المراجعة والإشراف في تعاون وثيق مع إدارة الصندوق لصياغة وتنفيذ خطة عمل ملائمة.

4- وكما حدث في السنوات السابقة، فقد شارك مكتب المراجعة والإشراف بفعالية في أحداث الشبكة المهنية للأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية، وأسهم فيها. وكان هناك بصفة خاصة تعاون وثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة من خلال التدريب المشترك وأنشطة إقامة شبكات بين الموظفين، وتنسيق فعال بين رؤساء أفرقة المراجعة والتحقيق، ومبادرات مشتركة داخل مجتمع الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية الأوسع نطاقا.

5- وكانت قدرة موظفي مكتب المراجعة والإشراف كافية للاضطلاع بمسؤوليات الإشراف في عام 2014، بدعم من موظف تحقيقات مؤقت، وعدد من الخبراء الاستشاريين والمتدربين. وتم تزويد مكتب المراجعة والإشراف بموارد مالية إضافية حسب الحاجة لكفالة تنفيذ عمل التحقيق والمراجعة بالاستقلالية المطلوبة وبدون أي قيود من حيث النطاق.

ولاية مكتب المراجعة والإشراف في مجال التحقيق وطريقة التحقيق

6- يُكلف مكتب المراجعة والإشراف وقسم التحقيقات التابع له بالتحقيق في الممارسات غير النظامية المزعومة، وهي: (1) التدليس والفساد فيما يتعلق بالكيانات والمتعاقدين والأفراد من غير الموظفين المتقدمين بطلب للقيام بمشروع ممول من الصندوق أو الحصول على عقد متعلق بالمقر أو المشاركة في ذلك؛ و(2) سوء

سلوك الموظفين، بما في ذلك التحرش المزعوم، وإساءة استخدام السلطة، والانتقام، وتضارب المصالح. وتتماشى ممارسات التحقيق والجزاءات في الصندوق مع أفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومصارف التنمية المتعددة الأطراف الرئيسية.

7- وتكون التحقيقات التي يجريها قسم التحقيقات التابع لمكتب المراجعة والإشراف إدارية الطابع والهدف منها هو جمع الأدلة التي قد تثبت أو تدحض الادعاء. كما يحقق قسم التحقيقات عندما تكون هناك مؤشرات تفيد بتقديم معلومات كيدية أو خاطئة عن عمد.

8- وعند استلام أي ادعاء، فإنه يخضع لتقييم أولي. وإذا خلص إلى أن الادعاء يقع ضمن ولاية مكتب المراجعة والإشراف، يتم تنفيذ عملية تقييم المخاطر لتحديد أولوية الادعاء فيما يتعلق بحجم الحالات القائمة ويجرى تحليل للمعلومات المتاحة لتحديد ما إذا كان من المناسب إجراء تحقيق كامل، أو الرجوع إلى الإدارة لاتخاذ إجراء علاجي أو الحصول على معلومات. وقد يتقرر أنه من الأفضل إحالة ادعاء ما إلى شُعب الصندوق الأخرى أو وكالات خارجية أو إلى الحكومة، سواء في التقييم الأولي أو بعد إجراء تحقيق كامل. وتصنف الادعاءات التي تم التحقيق فيها على النحو التالي بعد الانتهاء منها:

- **مدعومة بالأدلة** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة تشير إلى حدوث ممارسات غير نظامية؛
- **غير مدعومة بالأدلة** عندما تكون الأدلة التي تم الحصول عليها غير كافية لتأكيد أو دحض ادعاء الممارسات غير النظامية؛ أو
- **لا أساس لها** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة تدحض الادعاء (الادعاءات).

9- وتُعرض الادعاءات المدعومة بالأدلة على لجنة الجزاءات في الصندوق، وهي لجنة داخلية تتألف من كبار المديرين في الصندوق، لتقييم النتائج واتخاذ قرار بشأن الجزاء الذي يتعين تطبيقه (في حالة الطرف الخارجي) أو، في الحالات الداخلية، إسداء مشورة إلى الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء تأديبي.

أنشطة التحقيق في عام 2014

حجم حالات التحقيق في عام 2014

10- **حجم الحالات في عام 2014.** تناول مكتب المراجعة والإشراف 56 حالة قيد النظر في عام 2014، منها 19 مُرحّلة من عام 2013. وفي نهاية السنة، كانت هناك ثماني حالات مفتوحة.

الجدول 1:

حالات التحقيق قيد النظر في 2013-2014

	داخلي	خارجي	داخلي/خارجي	المجموع
الحالات المعلقة في نهاية عام 2012	**5**	**14**	**1**	**20**
الحالات الواردة/أو التي أعيد فتحها في عام 2013	**18**	**21**	**1**	**40**
مجموع الحالات قيد النظر في عام 2013	*23*	*36*	*1*	*60*
الحالات المغلقة في عام 2013	19	20	2	41
الحالات المعلقة في نهاية عام 2013	4	15	0	**19**
الحالات الواردة في عام 2014	**10**	**23**	**4**	**37**
مجموع الحالات قيد النظر في عام 2014	*14*	*38*	*4*	*56*
الحالات المغلقة في عام 2014	13	31	4	48
الحالات المعلقة في نهاية عام 2014	**1**	**7**	**0**	**8**

11- وزاد عدد الحالات ذات الصلة بالمشروعات زيادة مطردة منذ عام 2012؛ وفي عام 2014 شكلت الحالات ذات الصلة بالمشروعات ثلثي مجموع الادعاءات الواردة تقريبا. ومن الناحية الأخرى، انخفض عدد الحالات المتعلقة بالموظفين انخفاضا كبيرا مقارنة بعام 2013 (الشكل 1).

الشكل 1

الادعاءات المبلغة لمكتب المراجعة والإشراف (2004-2014)

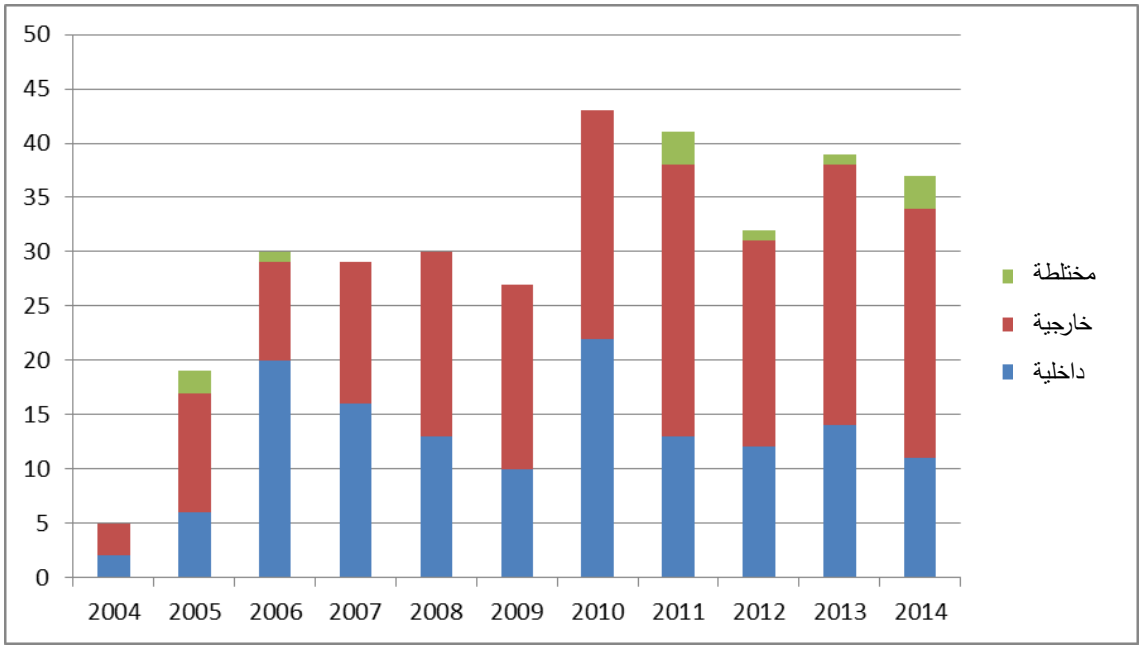

12- ويتأثر حدوث الادعاءات الجديدة بعوامل كثيرة ولا يمكن التنبؤ به. وقد يكون الاتجاه المتزايد في الحالات ذات الصلة بالمشروعات مؤشرا على أن أنشطة التوعية بمكافحة الفساد التي تستهدف المكاتب القطرية وموظفي المشروعات، والتي نُفِّذت في الفترات الأخيرة، تُحدث أثرا. وقد يرجع انخفاض عدد الحالات التي تنطوي على موظفين إلى عوامل مختلفة، مثل فهم أفضل للتوقعات فيما يتعلق بسلوك الموظفين بعد مبادرات التدريب المؤسسية (بشأن مدونة السلوك وسياسة عدم التحرش في الصندوق، مثلا)، فضلا عن دور مكتب الأخلاقيات في حل قضايا الموظفين المحتملة بشكل غير رسمي.

13- **مصدر الادعاءات.** إن نمط مصادر الشكاوى يشبه نمط السنوات الماضية (انظر الشكل 2)، مع زيادة طفيفة في عدد موظفي الصندوق وموظفي المشروعات الذين يبلغون عن ادعاءات.

الشكل 2

مصدر الادعاءات الواردة إلى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2014

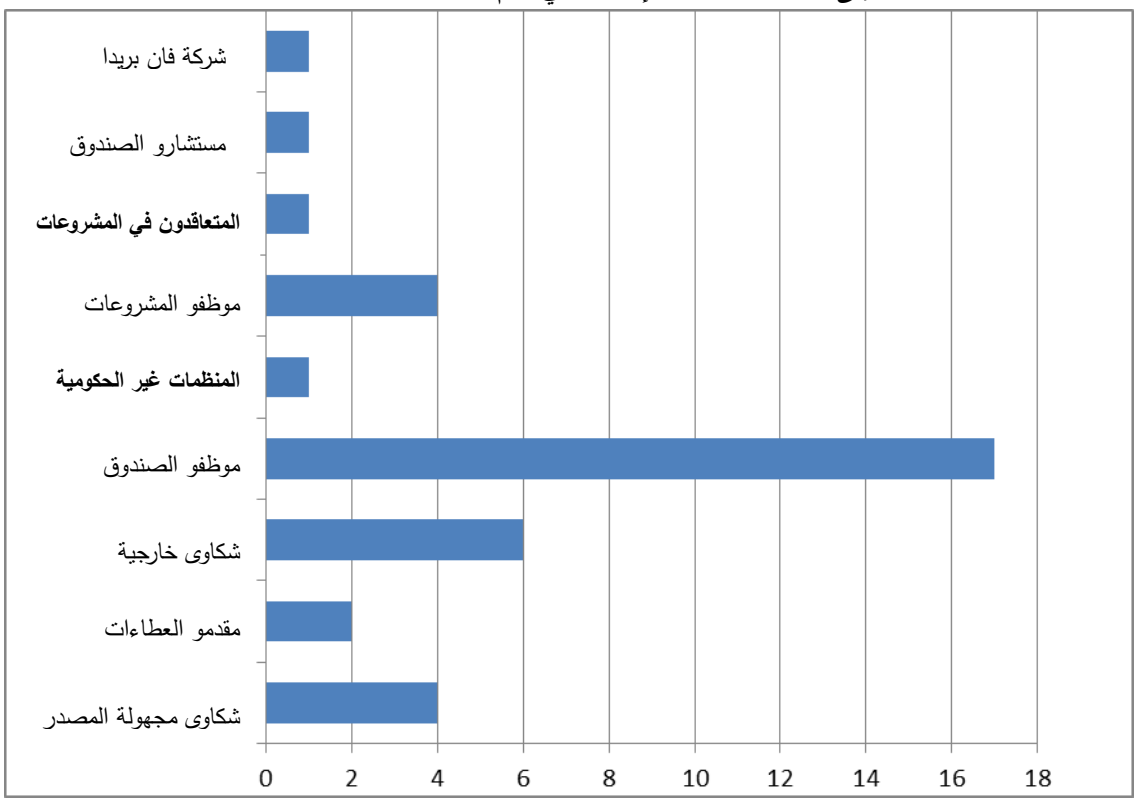

14- وفي عام 2014، كانت هناك زيادة طفيفة في الحالات المبلغة شخصيا، وانخفاض طفيف في الحالات المبلغة من خلال موقع الصندوق بشأن مكافحة الفساد على الإنترنت/البريد الإلكتروني (انظر الشكل 3). وفيما يتعلق بالعامين الماضيين، لم يتم إرسال الشكاوى عن طريق الهاتف أو البريد، وربما يكون ذلك بسبب توفر آليات أخرى وتكنولوجيا أفضل.

الشكل 3

قنوات الإبلاغ عن الادعاءات (2008–2014)

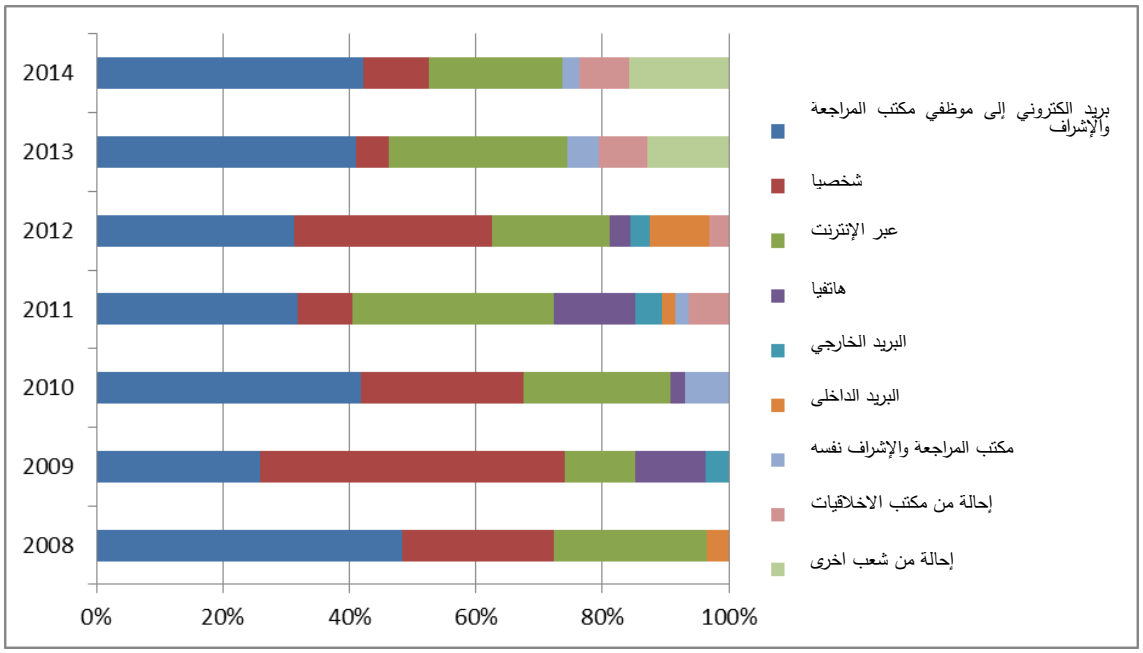

15- **طبيعة الادعاءات**. يشار إلى ادعاءات الممارسات غير النظامية التي تشمل الموظفين بوصفها حالات داخلية في حين أن الادعاءات المتصلة بالمتعاقدين الخارجيين والمشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق – بما في ذلك ادعاءات الممارسات غير النظامية التي يقوم بها موظفو المقترض أو طرف في المشروع، والشركات والكيانات الخاصة والأفراد الآخرون – تصنف كحالات خارجية. ومن 37 ادعاء وردوا في عام 2014، كان هناك 23 ادعاءً خارجيا و10 ادعاءات داخلية وأربعة ادعاءات مختلطة. ويقدم الجدول 2 معلومات عن طبيعة الادعاءات الواردة في عام 2014.

الجدول 2

طبيعة الادعاءات الواردة

طبيعة الادعاءات	العدد 2014	2013
خارجية		
تدليس	10	10
فساد، إتاوات، ابتزاز، رشوة، تواطؤ	4	1
تضارب مصالح	1	
أخرى	1	5
مختلط (ممارسات فساد/تدليس/تواطؤ/إكراه)	7	8
خارجية/داخلية		
فساد، إتاوات، ابتزاز، رشوة، تواطؤ	1	
مختلط (ممارسات تدليس/تواطؤ/تضارب مصالح)	3	1
داخلية		
تحرش/تحرش جنسي	3	5
تدليس	2	3
إكراه/تواطؤ	2	
شكل آخر من أشكال سوء السلوك	3	6
المجموع	**37**	**39**

التحقيقات المغلقة في عام 2014 والجزاءات المفروضة

16- انتهى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2014 من العمل على 48 حالة. ومن بين الحالات المغلقة، أُغلقت 11 حالة عند مرحلة الاستلام، أي بعد التأكد من أن الشكوى الواردة لا تندرج ضمن ولاية مكتب المراجعة والإشراف المتعلقة بالتحقيق. ولم تكن ست من هذه الشكاوى ذات صلة بموظفي الصندوق أو أنشطة ممولة من الصندوق. وكانت ثلاث حالات أخرى تتعلق بادعاءات ذات صلة بإدارة المشروعات فأحيلت إلى الشعبة المعنية في دائرة إدارة البرامج؛ وكانت هناك حالة واحدة تتعلق بإدارة الموظفين وأحيلت إلى المشرف المعني/الشعبة المعنية؛ وأحيلت الحالة الأخيرة إلى مكتب الأخلاقيات.

17- وأُغلق ما مجموعه 27 حالة في مرحلة التقييم الأولي (أي بعد التأكد من أن الادعاء لم يكن ماديا، أو يمكن التحقق منه، أو ذا مصداقية) بلغ عدد ما فُتح منها 15 حالة في عام 2014. وعادة ما تتضمن هذه المرحلة إجراء مقابلة مع الشاكي لتوضيح الادعاء، ومقابلات مع الشهود، واستعراضا للوثائق ذات الصلة. ويجوز لمكتب المراجعة والإشراف، في الحالات ذات الصلة بالمشروعات، أن يطلب أيضا معلومات مرتدة وتعاونا/مشاركة من: دائرة إدارة البرامج وموظفي شعبة المراقب والخدمات المالية؛ والبعثات الإشرافية أو الأنواع الأخرى من البعثات القائمة المنفَّذة ميدانيا؛ والوكالات النظيرة والحكومات. ولم يستطع مكتب المراجعة والإشراف المضي قدما في سبع من الحالات المغلقة في مرحلة التقييم الأولي لعدم إمكانية الاتصال بالشاكي الأصلي أو لرفضه تقديم معلومات إضافية إلى مكتب المراجعة والإشراف على نحو يخلق عقبة رئيسية أمام التحقق من الادعاء وتقييم مصداقيته وماديته. وفي أربع حالات أخرى، حالت الظروف المتطرفة – بما فيها الاضطرابات المدنية/الحرب، وتفشي فيروس إيبولا حديثا، وعدم توفر شاهد رئيسي

بسبب مرض خطير – دون المضي في التحقيق في الشكاوى. وأخيرا، أُغلقت حالة تتعلق بعدم اتباع إجراءات نظامية في التوظيف عندما خلص مكتب المراجعة والإشراف، بعد مزيد من التحقيقات، إلى أن الشكوى لا تتعلق بموظف من موظفي الصندوق أو بنشاط ممول من الصندوق.

18- وأُغلقت عشر حالات في مرحلة التحقيق؛ وفُتحت أربع منها في عام 2014 (انظر الشكل 4).

الشكل 4

الحالات التي أغلقت في عام 2014 – المرحلة عند الإغلاق

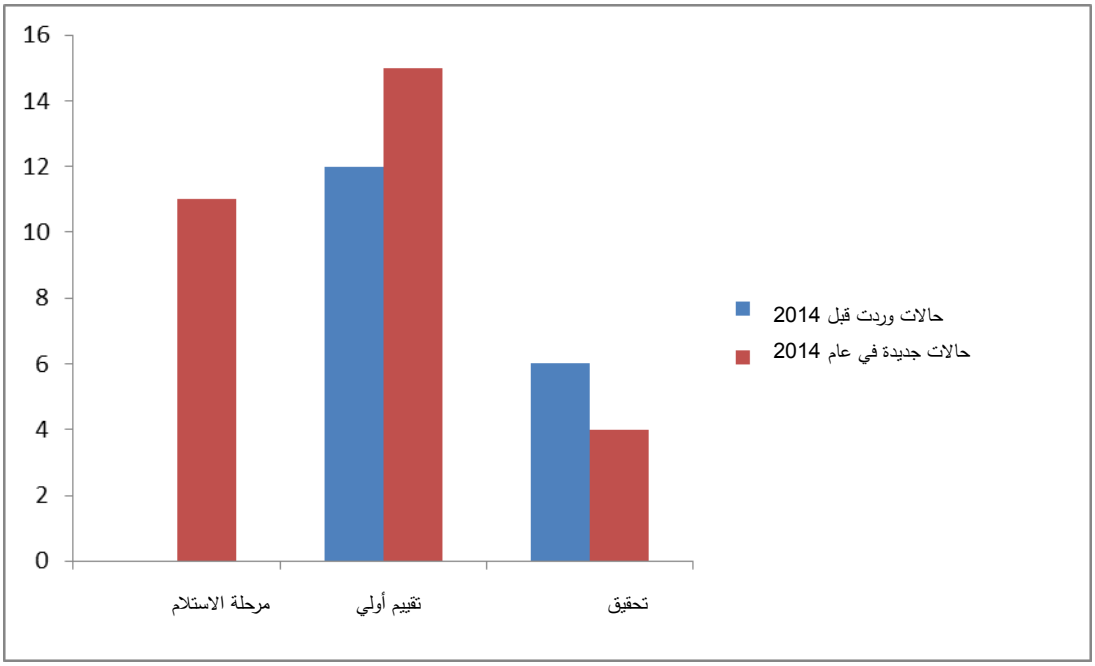

19- وأحيلت الحالات المغلقة، عند الحاجة، إلى دائرة إدارة البرامج، أو شعبة الموارد البشرية، أو شعبة المراقب والخدمات المالية، أو كيانات خارجية، لاتخاذ إجراء بشأنها، وقام مكتب المراجعة والإشراف برصدها بشكل فعال بغرض المتابعة. ويوضح الشكل 5 تصنيف هذه الحالات.

20- واستعرضت لجنة الجزاءات، بما يتوافق مع ولايتها، في أبريل/نيسان 2014 جميع الحالات التي أغلقها مكتب المراجعة والإشراف في العام السابق.

الشكل 5

الحالات التي أغلقت في عام 2014– تصنيف الحالات

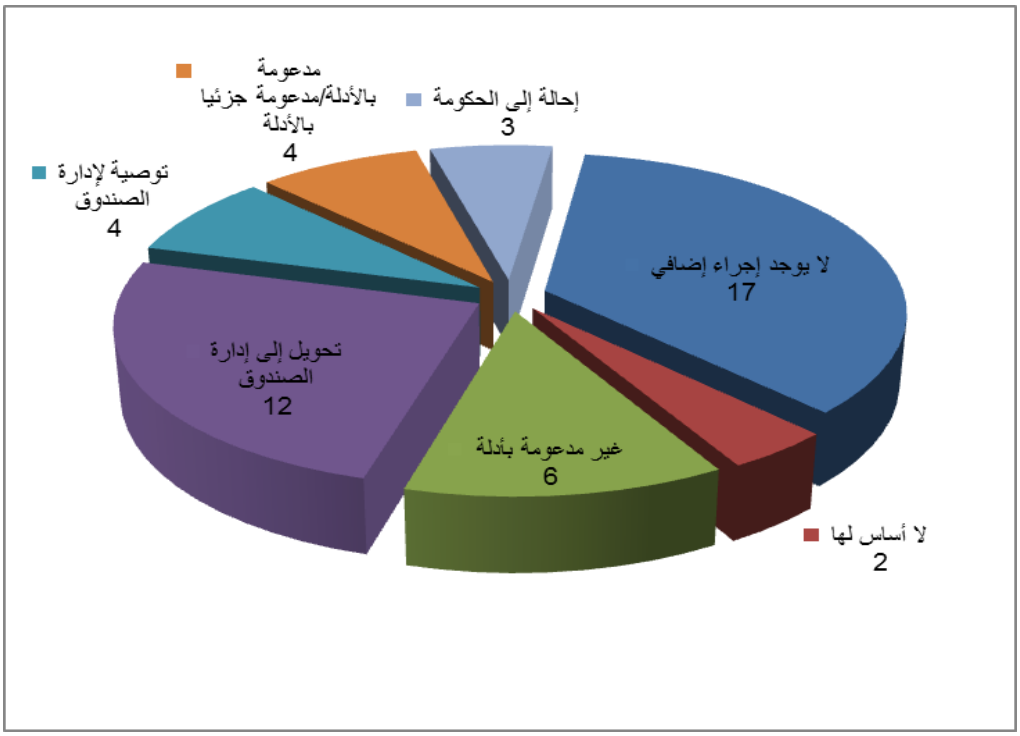

21- **الحالات المؤدية إلى تدابير تأديبية أو تصحيحية.** عرضت على لجنة الجزاءات ست حالات في عام 2014. وكانت هذه الحالات مدعومة بالأدلة وأدت إلى تطبيق جزاءات أو إجراءات تأديبية. ونظرا لأن التحقيق في حالتين من هذه الحالات انتهى في عام 2013، فقد أُدرجتا في التقرير السنوي لعام 2013. ومن بين الحالات الأربع المتبقية، كانت هناك ثلاث حالات داخلية. وأحال مكتب الأخلاقيات حالتين منها إلى مكتب المراجعة والإشراف.

- اشتملت حالة على ادعاء يتعلق بالتحرش واستغلال السلطة ضد اثنين من المشرفين. وخلص التحقيق إلى أن أحد الأفراد انخرط في سلوك غير مقبول بأن أوجد بيئة عمل معادية لبعض الموظفين في الشعبة. وخُلص إلى أن الفرد الآخر قد ساهم في إيجاد بيئة العمل المعادية بعدم اتخاذه الإجراء الإداري الملائم للحيلولة دون ذلك. وأصدر رئيس الصندوق توبيخا مكتوبا للموظفين لسلوكهما غير المقبول.

- حقق مكتب المراجعة والإشراف في ادعاء بتحرش أحد الموظفين جنسيا بموظف آخر بعد حدث نظمه الصندوق وكان مدعوما بأدلة. وفُصل الموظف بصفة نهائية.

- انطوت الحالة الداخلية الثالثة على موظف ثبت تقديمه معلومات كاذبة إلى مكتب المراجعة والإشراف أثناء تحقيق أجراه المكتب في وقت سابق. وتم توجيه توبيخ رسمي للموظف مع إنذاره بالفصل إذا ما بدر منه أي سلوك سيئ بعد ذلك.

- تعلقت حالة خارجية بنشاط من أنشطة التوريد في مشروع ممول من الصندوق. وكان الادعاء يتعلق بممارسات تدليسية تمثلت في تقديم وثائق زائفة لاستيفاء شروط العطاء الواردة في أحد العقود أثناء

إجراء عملية مناقصة. وأثبت التحقيق موضوعية الادعاء وقررت لجنة الجزاءات وقف التعامل مع الشركة لمدة عامين.

22- **الحالات التي لم ينتج عنها توقيع جزاءات.** من بين الحالات التي ثبت أن ليس لها أساس أو غير مدعومة بأدلة، تم تحديد قضايا وعوامل مخاطرة معينة وإبلاغ الشعب المعنية بها.

الحالات التي أغلقت بعد التقييم الأولي:

- كانت خمس حالات (اثنتان خارجيتان وثلاث داخلية) تتعلق بالمنح المقدمة من الصندوق وأبرزت بعض المخاطر في عملية اختيار من يحصلون على المنح وأثناء تنفيذ المنح وإدارتها؛ وأبلغت الشعب المعنية بهذه المخاطر، وتنظر فيها أيضا إدارة الصندوق خلال عملية التنقيح الجارية لإجراءات المنح.
- كانت هناك حالة أخرى، أُحيلت إلى شعبة الموارد البشرية، وأبرزت الحاجة إلى الوضوح في مسألة المؤهلات الجامعية المعترف بها عند توظيف الخبراء الاستشاريين. وتجري الآن معالجة هذه المسألة من خلال إصدار إرشاد جديد بشأن إدارة الترتيبات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين.
- أُغلقت شكوى تتعلق بادعاءات بوقوع مخالفات لإجراءات التوظيف والتواطؤ بين موظفي الصندوق والحكومة في تعيين موظفي البرامج الرئيسيين عندما خلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الادعاء لا أساس له. فقد كانت إجراءات التعيين المتبعة محددة على هذا النحو في اتفاق التمويل، ولم تكن ثمة إشارة إلى عدم الملاءمة أو ممارسة التواطؤ في عمليات التعيين.
- زعم ادعاء آخر أنه قد صُرفت بدلات لموظفي المشروعات تتعلق بأحداث لم يشاركوا فيها بالفعل. وتم التحقق من المعلومات أثناء بعثة تابعة للصندوق لمراجعة الحسابات وثبت عدم دقتها وأُغلقت الحالة باعتبار أن لا أساس لها.
- أُغلقت شكوى ضد أحد الموظفين لقبوله هدية بدون التصريح له بذلك وقبول رشوة من بائع باعتبار أن لا أساس لها وذلك بعد عملية تحقق أولية.

23- وتمشيا مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن الصندوق لا يوقف التعامل مع الموظفين الحكوميين. غير أنه يطلب اتخاذ الإجراءات الحكومية الملائمة حيث يتبين أن الموظفين قد انخرطوا في ممارسات غير نظامية فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من الصندوق. كما يقوم الصندوق أيضا برصد تنفيذ هذه الإجراءات قبل استئناف أنشطة البرامج. وفي خمس حالات، كانت الادعاءات تتعلق بموظفي الحكومات التي تحصل على المنح وأُحيلت إلى منظمة أو حكومة أخرى سبق لها أن فتحت تحقيقات. وفي هذه الظروف، فإن مكتب المراجعة والإشراف يعمل بشكل مشترك مع الجهة الأخرى الحاصلة على المنحة أو ينتظر نتائج التحقيق الخارجي مع اضطلاعه في نفس الوقت بتحليله الخاص المستقل. وإذا كانت نتيجة تحقيق الطرف الآخر والإجراء التصحيحي المتخذ مُرضية بالنسبة للصندوق، يمكن إغلاق الحالة على اعتبار أنها لم تعد تشكل خطرا على الصندوق، وبالتالي لا تحتاج إلى أي إجراء آخر من جانب الصندوق.

- أُغلق ادعاء يتعلق بتورط أحد موظفي المشروعات في مخالفات تتعلق بالتوريد نتج عنها سداد مبالغ أكبر للبائع بعد تحقيق قامت به الوزارة النظيرة واقتناع الصندوق بأن الخطوات اللازمة قد اتخذت لتصحيح المخالفات (بما في ذلك إعادة التفاوض بشأن العقد).

- في حالة أخرى تتعلق بمعاملات غير نظامية من جانب مدير أحد المشروعات، تم التحقق من الادعاء من خلال تقرير لمراجعة الحسابات واتخذت الحكومة الإجراء الملائم لاسترداد الأموال المفقودة وضمان عدم عودة المدير إلى العمل في المشروع.

- أُغلقت حالة تتعلق باحتمال تزوير أحد موظفي مؤسسة شريكة لوثائق تتعلق بشراء بضائع مختلفة بعدما تأكد لمكتب المراجعة والإشراف: أن الحكومة قد اتخذت إجراءات مُرضية؛ وأن الفرد المعني لم يعد منخرطا في أنشطة الصندوق؛ وأن الحكومة أكدت أن المبلغ غير المؤهل قد تم استرداده.

- كان هناك ادعاء يتعلق بتقاضي البائعين أموالا فوق ما يستحقون، بمشاركة من موظفي المشروع. وأغلق مكتب المراجعة والإشراف الحالة بعد تقييم أولي وأحالها إلى الحكومة التي اتخذت تدابير تجاه موظفي المشروع المتورطين.

- في ادعاء آخر يتعلق بإساءة استعمال أموال المشروعات، اتضح أن الأموال المُدّعى إساءة استعمالها لا تخص الصندوق. وأحال مكتب المراجعة والإشراف المسألة إلى الحكومة النظيرة المعنية.

24- وبالإضافة إلى التحقيقات التي نتج عنها توقيع جزاءات، انتهى مكتب المراجعة والإشراف من ستة تحقيقات كاملة لم ينتج عنها اكتشاف أي سلوك سيء أو مخالفة لسياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد.

- كان هناك ادعاء بتعيين خبير استشاري للصندوق لدى الصندوق ولدى شريك مُنفّذ لمشروع في نفس الوقت، وبحصوله على مبالغ مقابل أدائه الوظيفتين في وقت واحد. واتُهِم، في نفس الحالة، موظف باستغلال منصبه ومنح الخبير الاستشاري معاملة تفضيلية. ولم تكن الادعاءات مدعومة بأدلة ولكن حدد مكتب المراجعة والإشراف مسائل تتعلق بتضارب محتمل في المصالح والإفصاح عنه. وتجري إحالة هذه المسائل إلى إدارة الصندوق للنظر فيها كما يجري معالجتها أيضا من خلال تنقيح إجراءات الصندوق لإدارة الترتيبات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين.

- خلص تحقيق في ادعاءات بممارسة التواطؤ وتضارب المصالح في عملية توريد بأحد المشروعات إلى عدم وقوع أي مخالفة لقواعد التوريد. وتبين لمكتب المراجعة والإشراف أن هناك أسبابا معقولة لاستبعاد الشاكي من عملية التوريد. وأرسل مكتب المراجعة والإشراف النتائج التي توصل إليها إلى الحكومة الحاصلة على المنحة وأوصى بأن تنظر في توضيح بعض قواعد التوريد الوطنية التي أدت إلى تقديم الشكوى.

- قُدمت ادعاءات تتعلق بالتواطؤ والتدليس في عملية توريد في مشروع ممول من منحة إلى الصندوق والمؤسسة المانحة. وأجرت المؤسسة تحقيقها المستقل الخاص. وعلى الرغم من أن المخالفة المزعومة لم تكن مدعومة بأدلة، أكد التحقيق وجود تضارب في المصالح واتُخذ إجراء تأديبي في حق الأفراد المتورطين. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت المؤسسة المتلقية للمنحة تحسينات محددة في عمليتها التأديبية وفي سياستها المتعلقة بتوريد السلع والخدمات. واقتنع مكتب المراجعة والإشراف بأن

الكيان قد استجاب للادعاءات بالعناية الواجبة وأن أموال الصندوق لم تتعرض لأي خطر بسبب الممارسات المخالفة.

- أُجري تحقيق مشترك مع مكتب المراجعة الوطني في الدولة العضو الحاصلة على المنحة في ادعاءات بممارسات للفساد في مشروع ممول من الصندوق. وبعد مقابلات مع الشهود الرئيسيين واستعراض للوثائق، لم يخلص التحقيق إلى وجود أدلة كافية على وقوع ممارسات تدليس أو فساد. غير أنه لوحظ وقوع مخالفات محتملة للوائح الوطنية تتعلق باستخدام الأموال النظيرة. ووفقا لذلك، أحال مكتب المراجعة والإشراف المسألة إلى الحكومة لمتابعتها مع إحاطة الشعب المعنية في الصندوق بأي تطورات قد يكون لها آثار تشغيلية.
- أثناء استعراض شكوى غير مدعومة بأدلة تتعلق بالمحسوبية وتضارب المصالح، حدد مكتب المراجعة والإشراف قضايا تتعلق بإجراء التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وتحديد المزايا التي يحصل عليها الموظفون. وأحيلت هذه الشواغل، مع توصيات، إلى الشعب المعنية للنظر فيها.
- انتهى مكتب المراجعة والإشراف من التحقيق في شكوى رسمية محالة من مكتب الأخلاقيات تتعلق بادعاء تحرش من جانب أحد الموظفين. وكان هذا الادعاء يمثل مخالفة لأحكام الصندوق بشأن مكافحة التحرش تتعلق تحديدا بالنشر غير المسؤول لشائعة مسيئة وضارة للغاية. ولم يثبت مكتب المراجعة والإشراف موضوعية الادعاء.

الاستعراض الخارجي لعمليات التحقيق والجزاءات في الصندوق

25- أُجري أول استعراض خارجي لعمليات التحقيق والجزاءات في الصندوق في عام 2006 وأسفر عن إصلاح إجراءات الصندوق. وفي السنوات الأخيرة، أصبح استعراض النظراء/الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق أفضل ممارسة يوصَى بها في مجتمع التحقيقات المتطور في الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية. ولذلك، أُجري استعراض ثان في عام 2014 لتوفير تأكيد مستقل لجودة المبادئ التوجيهية للتحقيقات/الجزاءات والمساعدة في مواءمة ممارسات الصندوق مع أفضل الممارسات في مجتمع الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية. ونفّذ الاستعراض اثنان من الخبراء الخارجيين من البنك الدولي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) يتمتعان بخبرة واسعة في المجال. وقاما بتقييم عمليات وممارسات التحقيق والجزاءات في الصندوق مقابل أفضل الممارسات المطبقة في مصارف التنمية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة. وشمل نطاق التقييم: (1) أدوار ومسؤوليات وصلاحيات مكتب المراجعة والإشراف ولجنة الجزاءات وأي كيان داخلي آخر ينخرط في مهام ذات صلة بالتحقيقات/الجزاءات؛ (2) الإطار الرسمي، والإجراءات، والممارسات المتعلقة بالتحقيقات الرامية إلى تقصي الحقائق، بما في ذلك معيار الإثبات، والعملية الواجبة، والالتزامات الأخرى تجاه الموظفين والكيانات الخارجية لتطبيق الجزاءات.

26- وأُرسل التقرير النهائي إلى رئيس الصندوق في يناير/كانون الثاني 2015 واحتوى على الفقرة الختامية التالية:

خاتمة

اقتنع فريق الاستعراض بشكل عام بأن إطار التحقيقات/الجزاءات القائم في الصندوق مناسب لمعالجة القضايا والمواقف والحالات القياسية. وبالإضافة إلى ذلك، كفل موظفو مكتب المراجعة والإشراف الحاليون بنجاح تنفيذ ومعالجة التحقيقات ونتائجها بطريقة مهنية، وفي أسرع وقت ممكن، وبالمستوى الملائم. واستطاع الصندوق، فضلا عن ذلك، احتواء الحالات التي تحدث داخل المؤسسة.

وصُممت الملاحظات والتوصيات التي حددها فيما سبق فريق الاستعراض للبناء على هذا الأساس المتين بهدف إدماج الدروس الحديثة المستفادة من المؤسسات الأخرى، وإغلاق المداخل الحالية إلى التنازع وتقوية إطار الصندوق في بيئة متعددة الأقطاب تقوم على المواجهة بشكل متزايد، مع تحسين قدرة الصندوق ومكتب المراجعة والإشراف على تحديد مخاطر عدم النزاهة ونزع فتيلها في وقت مبكر، ومواجهة الضغوط المحتملة والمفاجئة في الغالب النابعة من الأطراف الثالثة والجمهور بطريقة مهنية.

27- ويقوم مكتب المراجعة والإشراف وإدارة الصندوق في الوقت الراهن بتقييم التقرير إلى جانب النتائج التي توصل إليها والتوصيات الواردة فيه. وسوف توضع خطة عمل لتنفيذ الإجراءات الموصى بها المقبولة وسيقوم مكتب المراجعة والإشراف بتقديم تقرير إلى اللجنة عن التوصيات ومدى التقدم في تنفيذها في تقريره المرحلي نصف السنوي.

أنشطة التوعية والأنشطة الخارجية الأخرى

28- يواصل مكتب المراجعة والإشراف أنشطته الرامية إلى التوعية مع التركيز على الوصول إلى موظفي الصندوق العاملين في الميدان وموظفي المشروعات. وشملت الأنشطة المضطلع بها في عام 2014 عروضا قُدمت أثناء التدريب على التوريد الذي عُقد في نيروبي بكينيا لشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية وشعبة أفريقيا الغربية والوسطى ، وحلقة عمل إقليمية عن التنفيذ في زامبيا لموظفي المشروعات ونظرائهم في شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية. وقُدمت عروض في مقر الصندوق أثناء اجتماع الموظفين العالمي ودورة تعريف مؤسسية في الصندوق، وبرنامجان للتدريب على الإشراف المؤسسي نظمتهما شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا وشعبة أفريقيا الغربية والوسطى، وتدريب التوريد في الميدان. وعلى مدار عام 2014، عمل مكتب المراجعة والإشراف مع الشعب المختلفة لإسداء المشورة فيما يتعلق بمكافحة التدليس والفساد وتعاون على نحو فعال مع الدوائر والشعب مثل دائرة إدارة البرامج وشعبة المراقب والخدمات المالية لتحديد مواضع الخطر الحالية وفهمها ومنع المخاطر في المستقبل. ووحّد مكتب المراجعة والإشراف جهوده وجهود مكتب الأخلاقيات لعرض الدروس المستفادة من حالات التحرش على فريق إدارة الصندوق.

29- وحضر مكتب المراجعة والإشراف الأحداث السنوية الرئيسية لشبكة التحقيق والمراجعة لمجتمع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية (مؤتمر المحققين الدوليين واجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية) وساهم في إنشاء فريق ممثلي دوائر التحقيق التابع للأمم المتحدة الذي يجمع بين رؤساء وظائف التحقيق والإشراف في منظمات الأمم المتحدة. كما كان مكتب المراجعة والإشراف ممثلا في الاجتماع الثالث الذي يعقد كل سنتين للتحالف الدولي لاصطياد حالات الفساد التابع لفريق البنك الدولي الذي عقد في واشنطن العاصمة. وأتاحت هذه الأحداث فرصة لمواصلة تعزيز شراكة الصندوق مع الزملاء في المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة ومع الممارسين المعنيين بمكافحة الفساد من الدول الأعضاء في الصندوق.

30- وكما حدث في السنوات السابقة، حضر موظفو مكتب المراجعة والإشراف أنشطة التدريب المشتركة مع موظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى. كما حضر موظفو المكتب الدورة السنوية المشتركة لوظائف الإشراف في المنظمات التي تتخذ من روما مقرا لها، الذي استضافته منظمة الأغذية والزراعة وحضره موظفو الإشراف الداخلي للوكالات الثلاث. وكان هذا الاجتماع فرصة لتبادل المعرفة وتحديد فرص التعاون وتنسيق السياسات. وواصل رؤساء الوكالات الثلاث والموظفون رفيعو المستوى فيها عقد اجتماعاتهم بصفة دورية.

موظفو مكتب المراجعة والإشراف وموارده في عام 2014

31- فيما يتعلق بعام 2014، كانت توجد في مكتب المراجعة والإشراف ثماني وظائف من وظائف الفئة الفنية/فئة المديرين واثنتان ونصف من وظائف الخدمة العامة. وكان يوجد في قسم المراجعة بمكتب المراجعة والإشراف ثلاثة موظفين من الفئة الفنية، واثنان من المتدربين بعقود قصيرة الأجل وموظف في فئة الخدمة العامة. وكان يوجد في قسم التحقيقات بمكتب المراجعة والإشراف اثنان من الموظفين من الفئة الفنية وموظف مهني مؤقت لمدة ستة أشهر وموظف واحد من فئة الخدمة العامة. وتمت الاستعانة بخبراء استشاريين في أنشطة المراجعة والتحقيق لتزويد قدرة مكتب المراجعة والإشراف بالخبرات اللازمة للقيام بمهام محددة.

32- وبلغت مخصصات ميزانية مكتب المراجعة والإشراف في عام 2014 ما قيمته 2 مليون دولار أمريكي، شاملة موارد إضافية مقدمة من الإدارة إلى مكتب المراجعة والإشراف للاحتفاظ بالقدرة الإضافية اللازمة لمجال التحقيقات.